### اجتماع وزاري حول تطوير المعاهد التقانية وربط خريجيها بسوق العمل

# وزير التعليم: توصيات يعتمد عليها قبل إقرار القبول الجامعي للعام القادم

## وزير التربية: تشكيل لجنة بهذا الصدد لوضع المقترحات والخطط والرؤى الإستراتيجية

الوطن

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بسام إبراهيم ضرورة دراسة المسلك التعليمي والوظيفي لخريجي هذه المعاهد عند دخولهم سوق العمل بالقطاعين العام والخاص ودعم البنية التحتية من حيث التجهيزات والمخابر، وتفعيل القانون الذي اعتبر هذه المعاهد مراكز إنتاجية لتطبيقه العملي على أرض الواقع.

وأوضح إبراهيم خلال الاجتماع الذي عقد في وزارة التربية أمس واقع المعاهد التقانية ووضع رؤية مستقبلية لتطويرها، المقترحات التي طرحت ستدرس قبل اعتماد سياسة القبول الجامعي العام القادم، لإعادة النظر وفق مرحلتين الأولى رؤية سريعة آنية والثانية تحتاج إلى فترة طويلة من الزمن لدعم هذا القطاع.

بدوره وزير التربية محمد عامر المارديني أكد أهمية رصد واقع التعليم المهني والتقني على مستوى المعاهد التقانية والتعليم المهني في الوزارة وكيفية تطويره، موضحاً أنه تم تشكيل لجنة بهذا الصدد لوضع المقترحات والخطط والرؤى الإستراتيجية.

من جانبها أكدت رئيسة اتحاد الطلبة دارين سليمان أن الاجتماع أتى بناء على حوارات طلابية على مستوى المعاهد التقانية والمهنية، والتي أكدت ضرورة وضع توصيف دقيق لهذه المعاهد وربط خريجيها بسوق العمل، إضافة إلى ربطه بسياسة الاستيعاب الجامعي لتخريج فنيين مهنيين متميزين قادرين على مواكبة التطورات المحلية والعالمية، مشيرة إلى أنه ستوضع خطة لدمج عدد من المعاهد وإعادة النظر بماهية تخصصاتها كافة.

سليمان: الاجتماع أتى بناء على حوارات طلابية على مستوى المعاهد التقانية والمهنية

وعرض المجتمعون خلال اجتماع افتراضي مع عدد من مديري الإدارة المركزية في الوزارتين واتحاد الطلبة ومع مديري التربية والمعاهد في المحافظات، نقاط القوة والضعف في المعاهد التقانية والتحديات التي تواجهها، ووضع رؤية مستقبلية أكثر شمولية لتطويرها من الجوانب كافة، وإعادة النظر بهيكليتها وخططها ومناهجها وربط خريجيها بسوق العمل وتفعيل الشراكة مع قطاع الأعمال.

وتحدث مدير التعليم المهني والتقني بوزارة التربية فهمي الأحكل في ورقة عمل عن فرص تطوير واقع هذه المعاهد، مركزاً على ضرورة وضع نظام متكامل لإدارة الموارد البشرية والتركيز على تدريبها، وإخضاع المدرسين لـدورات دبلوم تأهيل تربوي وتأسيس منتديات تعليمية لمناقشة القضايا التربوية، والإسراع في إعادة تأهيل البنى التحتية في المعاهد.

### المهن التراثية مهددة بالاندثار

# رئيس حرفيي اللاذقية لـ«الوطن»: تراجع الإنتاج ٥٠ بالمئة بسبب ارتفاع التكاليف وزيادة ضرائب الدخل

اللاذقية– عبير محمود

أكد رئيس اتحاد الحرفيين في محافظة اللاذقية جهاد برو لـ«الوطن»، تراجع حجم عمل الحرف بمختلف أنواعها لما يتجاوز ٥٠ بالمئة عن السابق، محذراً من تداعيات صعوبات العمل وانعكاسها على الإنتاج بشكل عام.

وأشار برو إلى أن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بشكل كبير وغير منطقي خلال الفترة الحالية وزيادة ضرائب الدخل بشكل غير مقبول، جميعها عوامل تؤثر في عمل الحرفي في جميع المهن من دون استثناء، مشدداً على أهمية إيجاد حلول خاصة لمطلب تأمين الغاز للحرفي بموجب الشهادة الحرفية.

وذكر رئيس اتحاد الحرفيين أن معظم الجمعيات خلال اجتماعاتها الدورية تطالب بتمكين الحرفيين من الحصول على مادة الغاز بموجب الاستمارة الحرفية، موضحاً أنه بعد أن وافقت وزارة النفط والإدارة العامة لمحروقات على منح الحرفي بطاقة ذكية بموجب الشهادة الحرفية تم إيقاف الأمر من دون ذكر السبب، مطالباً بتفعيل هذا القرار الذي لم يطبق فعلياً! مبيناً أن سعر الأسطوانة الصغيرة في السوق السوداء ربع مليون ليرة والأسطوانة الكبيرة يتجاوز سعرها نصف مليون ليرة حالياً.

وأكد أن الرفع اليومي لأسعار مستلزمات الإنتاج بشكل «أوتوماتيكي» يهدد الإنتاج بشكل كبير، وخاصة الحرف التراثية والمهن التقليدية القديمة التي تشتهر بها محافظة اللاذقية، ومنها صناعات «الفخار، شباك الصيد، الصدفيات، القش، نفخ الزجاج، الحرير وغيرها»، مطالباً بضرورة فتح أسواق لها لتكون مقصداً للزوار والسياح وبالتالي تسويق المنتجات التراثية والتقليدية التي باتت تنافسها المواد المصنعة آلياً أو المستوردة ولكن لا تضاهيها بالجودة.

وذكر رئيس اتحاد حرفيي اللاذقية أن هناك أسلوب ضريبي عادل يراعي الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الجميع، مبيناً أن الحرفي يعاني كثيراً بظل الظروف وارتفاع الكلف، فعلى سبيل المثال من كان في السابق ينتج ٥٠ كيلو لبن و٢٠ كيلو جبنة في اليوم بات ينتج أقل من نصف الكمية حالياً، ومن كان ينتج ٣ أبواب حديد في اليوم صار ينتج شباكاً صغيراً في ظل ارتفاع الكلف والضرائب.

كما أشار برو إلى مطالب الحرفيين بضرورة توسيع المنطقة الصناعية في مدينة اللاذقية أسوة ببقية المناطق في المحافظة، قائلاً: أحدثت المنطقة الصناعية في مدينة اللاذقية منذ عام ١٩٨٦ ومن المفترض أن يتم توسيعها وأن يكون لدينا في عام ٢٠٢٤ عدة مناطق صناعية بالمدينة، لافتاً إلى ورود أنباء عن زيادة تعرفة الكهرباء إلى ٢٢٠٠ ليرة للكيلو واط الواحد في المناطق الصناعية المغفاة من التقنين، متسائلاً عن فائدة الإعفاء مقابل زيادة التعرفة التي بدورها ستنعكس على أسعار المنتجات وبالتالي على المستهلك!.

وأردف رئيس اتحاد الحرفيين بأن هناك جمعيات تعتمد بشكل أساسي على الكهرباء ومنها المقالع والرخام، وربما ستضطر لدفع ما بين ٤ – ١٠ ملايين ليرة في الفاتورة الدورية الواحدة في حال زيادة التعرفة، معتبراً أن ما يقال عن رفع التقنين الكهربائي عن المناطق الصناعية لدعم عجلة الإنتاج تقابله زيادة في أجور الكهرباء أي يبقى الإعفاء من دون جدوى حقيقة مع الأسف!.

### ضبط شخصين انتحلا صفة مراقبي تموين

# ربطة الخبز عبر المعتمدين بـ٥٠٠ ليرة.. ومدير التموين: أجور نقل وتوزيع للمادة

## ٤٧٠ معتمداً في العاصمة يبيعون ٣٥ ألف ربطة خبز يومياً

فادي بك الشريف

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك ماهر البيضة في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه تم الاتفاق على تحديد تسعير ربطة الخبز المبيعة من المعتمدين في مختلف الأحياء بـ٥٠٠ ليرة سورية، مشيراً إلى إجراء دراسة على الكلف الجديدة ليصار إلى اعتمادها بشكل رسمي عبر المكتب التنفيذي المختص في المحافظة.

وأضاف البيضة إن نسبة الزيادة ١٠٠ ليرة عن سعر الربطة عبر الأفران وذلك كأجور نقل وتوزيع للمادة، ولاسيما في ظل عدم وجود مسافات كبيرة لتوزع المعتمدين، ومعظمهم في أحياء تنتشر فيها أفران الخبز.

وأكد مدير التموين أن عدد المعتمدين في العاصمة يصل إلى ٤٧٠ معتمداً، مؤكداً إلغاء اعتماد أي معتمد في حال وجود مخالفة تموينية مع اتخاذ الإجراءات اللازمة والتعامل مع مختلف الشكاوى الواردة، كاشفاً عن إلغاء اعتماد ٥٠ معتمد خبز خلال الفترة الماضية، موضحاً أنه يتم ترميم العدد حسب حاجة المنطقة من المعتمدين.

ولفت البيضة إلى أن النسبة الكبيرة من المعتمدين تتركز في مناطق السكن العشوائي التي لا تتضمن منافذ بيع أخرى كالأفران أو صالات للسورية للتجارة أو أكشاك تابعة للسورية للمخابز، منوهاً بوجود مندوبين للجهات الحكومية لتأمين الخبز لموظفيها، علماً أن المعتمدين هم إحدى نقاط البيع بدمشق.

وبين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن عدد الربطات التي يحصل عليها المعتمدون يومياً تصل إلى ٣٥ ألف ربطة، ذاكراً أن الشكاوى الواردة حول المعتمدين قليلة جداً.

وأشار إلى التشديد على موضوع نقل الخبز ضمن شروط وعبر صناديق بلاستيك وحسب المواصفات حتى يصل بنوعية جيدة إلى المواطن، مضيفاً: في حال تم نقل الخبز من المعتمد بطريقة سليمة وكان الخبز سيئاً يحاسب الفرن، أما في حال كان بطريقة لا تتقيد بالشروط فتتم محاسبة المعتمد.

وأضاف: لا يمكن تسجيل الضبط اللازم بحق أي معتمد يتقاضى سعراً زائداً من المواطنين إلا بوجود شكوى وتصريح خطي، وبناء عليه ينظم الضبط وفق ادعاء شخصي ينظمه الشاكي.

وبين البيضة أن عدد الضبوط المنظمة بحق الأفران قدرت بـ٣٥ ضبطاً خلال الشهر الأول من العام الجاري، علماً أن المخالفات التي تنظم بحق المعتمدين أو الأفران تحول إلى القضاء من دون إجراء أي عملية تسوية.

ولفت إلى التركيز في الرقابة والتركيز على المواد التي تضر بالصحة العامة والمواد المنتهية الصلاحية، كاشفاً عن ضبط محل مخالف يبيع نتر الفروج في سوق الهال، ومستودع يبيع مواد غذائية منتهية الصلاحية بوجود نحو ٣ أطنان.

وفي سياق متصل، وجهت المديرية تعميماً إلى مختلف الفعاليات التجارية والصناعية والاقتصادية عموماً على اختلاف أنواعها، تؤكد فيه حرص الوزارة على التعاون البناء والعمل المشترك والهادف معاً لتأدية دورها الوطني وفق لائحة مهامها في الأسواق ضمن القوانين والأنظمة النافذة.

وأكدت المديرية للفعاليات، ضرورة طلب المهمة الرسمية من دوريات حماية المستهلك في أثناء تأدية عملها، والتأكد من وجود خاتم حي وعدم وجود أي شطب أو تحوير عليها وعدم قبول صورة عن المهمة. ، مشيراً إلى عدم التردد بإبلاغ المديرية المختصة في المحافظة المعنية، بأي حالة تجاوز للأنظمة والقوانين أو ابتزاز أو ممارسات استفزازية من قبل الدوريات ليصار إلى المعالجة الفورية، أو الاتصال على الرقم الخاص لمدير تموين دمشق.

وأوضح البيضة أن سبب التعميم يعود لضبط شخصين ينتحلان صفة مراقبي التموين، والأمر يعالج عبر الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات الرسمية بحقهما، الأمر الذي يتطلب التدقيق والتشدد أكثر، مع معالجة الموضوع، منوهاً بضرورة التأكد من هوية الشخص ومهمته.

ولفت إلى أن النسبة الأكبر من المخالفات والضبوط تعود للبيع بسعر زائد إضافة إلى عدم التقيد بالفوترة.

ويشار إلى أن المديرية ضبطت بائع فروج بمخالفة حيازة نتر فروج وعظم الفروج بقصد التنتير، وتم حجز كمية ٣٥٠ كغ نتر وجلود فروج وكمية و٦٥٠ كغ عظم فروج وإتلافها أصولاً وتشميع الفعالية بالشمع الأحمر، وأحيلت الضبوط للقضاء لاستكمال الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

كما ضبطت في منطقة عين الكرش ضمن مستودع مواد أولية تدخل في صناعة الحلويات (محسنات غذائية) منتهية الصلاحية ولا تحتوي بيانات على العبوات تم حجز كمية ٢٧٥٠ كغ شملت ٢٦ كيساً للمواد المحستة زنة الكيس الواحد٢٥ كغ، ومنكهات فانيليا ٥ كراتين زنة الكرتونه ٢٠ كغ، وسطل قطر صناعي عدد ٣٢ زنة السطل ١١ كغ، وأكياس غذائية ٤٠ كيساً زنة الكيس ٢٥ كغ، وتم حجزها أصولاً وأحيل الضبط للقضاء.

أكثر الضبوط بسبب مخالفة البيع بسعر زائد وعدم التقيد بـ«الفوترة»

### جبيب وخربا تنتظران إعادة تأهيل الخدمات والبنى التحتية

# وفد أهلي عرض المشاكل على المحافظ ووعود بالإجابة

السويداء -عبير صيموعة

رغم مضي فترة على تحرير قريتي جبيب وخربا من العصابات المسلحة التي ألحقت دماراً في البنى التحتية للقريتين إلا أن القريتين الواقعتين على حدود محافظة درعا لا تزال بنيتهما التحتية تنقصها أعمال تأهيل في كثير جوانبها وخاصة جبيب التي مضى على تحريرها عدة أشهر، الأمر الذي حرم الأهالي حتى الآن من الكهرباء والماء والاتصالات فضلاً عن حاجة مدارس القرية إلى إعادة الترميم وتأمين الكادر التدريسي.

وأكد أهالي جبيب خروج مركز الهاتف عن الخدمة منذ سنوات نتيجة الأعمال الإرهابية وسرقة التجهيزات والشبكة الهاتفية وهو المركز الواصل بين جبيب وخربا مؤكدين حاجته إلى إعادة التأهيل لما له من منعكس على كلتا القريتين إضافة إلى الحاجة الماسة لإصلاح بئر المياه ضمن القرية أو استثمار بئر المكرمة ليتسنى تأمين مصدر مياه دائم للشرب أو السعي إلى تأمينها بشكل إسعافي عن طريق الضخ من بئر قرية خربا مع ضرورة إعادة تأهيل شبكات الكهرباء والطرق وتأمين وسائل النقل التي تصل القرية بالمدينة وترميم المدارس وتأمين الكادر التدريسي المطلوب للعملية التربوية.

وما تضمنته شكاوى أهالي جبيب يندرج على أهالي خربا عدا أن هناك بئراً واحدة لمياه الشرب تم إصلاحها بعد تحريرها سابقاً وهي تؤمن المياه للأهالي كما تم إصلاح خطوط الكهرباء وبعض الطرق حيث أكد الجميع ضرورة إعادة تأهيل البنى التحتية بالسرعة القصوى حتى يتسنى للأهالي في كلتا البلدتين الاستقرار ضمن منازلهم بعد تأمين كل الخدمات والاحتياجات ولو بحدودها الدنيا.

بدوره رئيس مجلس بلدية خربا التي تتبع لها بلدة جبيب الياس الرزق أكد لـ«الوطن» معاناة الأهالي في جبيب المحررة حديثاً نظراً لافتقادها كثيراً من خدماتها لما خلفته المجموعات المسلحة من تخريب وأضرار بخطوط الكهرباء وآبار المياه بعد تخريبها وسرقتها إضافة إلى تخريب مقسم البلدة وانعكاسه كذلك على بلدة خربا لأنه يخدم كلتا البلدتين، لافتاً إلى أنه أمام معاناة الأهالي هناك ومطالبهم المحقة تم تشكيل وفد من كلتا البلدتين قام بزيارة محافظ السويداء، مؤخراً وتم وضع جميع الخدمات المطلوبة ضمن البلدتين باهتمامه.

وأشار إلى قيام المحافظ بالتوجيه إلى مؤسسة مياه السويداء بتزويد قرية جبيب بالمياه من بئر المؤسسة المغذية لخربا وإعداد دراسة من أجل ربط بئر المؤسسة في خربا مع بئر جبيب لتكون مصدراً بديلاً ورافداً لتأمين المياه، كما جرى التوجيه لمديرية الموارد المائية فيما يتعلق باستثمار آبار المكرمة المحفورين في جبيب وخربا ببيان وضعهما والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشغيلهما واستثمارهما.

إضافة لتوجيه كتاب لمديرية التربية بتكليف مدير لمدرسة جبيب بأسرع وقت ومعالجة وضع المعلمين غير الملتزمين وتأمين كادر تدريسي بديل وإجراء أعمال الترميم اللازمة للمدارس في كلتا القريتين ولاسيما إصلاح الأبواب والنوافذ، كما تم توجيه كتاب لمديرية الاتصالات لمعالجة مركز الهاتف في جبيب بالتنسيق مع الشركة السورية للاتصالات لإعادة تأهيله مع الشبكة الهاتفية ووضعه بالخدمة لكون المنطقة أصبحت آمنة.